

## قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠

بتعديل المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦  
اخلاص باعادة تنظيم الجامع الأزهر

### نحن هاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه :

شادة ١ - تعديل المادة ١٠٤ ، من المرسوم بقانون رقم ٢٦  
لسنة ١٩٣٦ ، باعادة تنظيم الجامع الأزهر ، المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨١  
لسنة ١٩٣٧ والقوانين رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ ورقم ٢٦ لسنة ١٩٤١ ورقم ٥٩  
لسنة ١٩٤٣ ورقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥ ورقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ ، على الوجه  
الآتي :

”يسمح بدخول امتحان الدور الثاني للطلبة الآتي بيانهم :

(أولا) الطلبة الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين .

(ثانيا) الطلبة الذين رسبوا في أكثر من مادتين ، بشرط أن يكونوا  
حاصلين على ٣٥ ٪ من مجموع النهايات الكبرى على الأقل لواد التي أدوا  
فيها الامتحان .

(ثالثا) الطلبة الذين تخلفوا عن امتحان الدور الأول في جميع المواد  
أو في بعضها لأسباب قهرية ، على أن يكون امتحانهم فيما تخلفوا فيه ، وذلك  
مع مراعاة أحكام الفقرتين السابقتين .

لويعتبر الرسوب في إحدى المواد - شقويا ومحجريا - رسوبا  
في مادة واحدة “

شادة ٢ - لهل رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ، ويعمل  
به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

لأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٦٩ ( ٥ أبريل سنة ١٩٥٠ )

### هاروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

لئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

## قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٠

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٥

### نحن هاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه :

شادة ١ - تعديل المادة ١ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٥ على  
النحو الآتي :

”نشأ محكمة استئناف في مدينة الاسكندرية ، وتشمل دائرة اختصاصها  
حاكم الاسكندرية ودمهور وطنطا وكفر الشيخ الابتدائية “.

شادة ٢ - لجميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة استئناف  
المنصورة والتي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة  
استئناف الاسكندرية تحال بأوامر تصدرها المحكمة من تلقاء نفسها إلى محكمة  
استئناف الاسكندرية بمقتضى هذا القانون وذلك بجلسات محددة وبالحالة  
التي هي عليها وبدون مصاريف - وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن  
إليه الأمر مع تكليفه الحضور في المواعيد العادية ولا يسرى هذا القانون  
على القضايا المعلقة للنطق بالحكم فيها بل تحكم فيها المحكمة المنظورة أمامها  
الآن تلك القضايا .

شادة ٣ - لهل وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من  
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

لأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٦٩ ( ٧ أبريل سنة ١٩٥٠ )

### هاروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

محمد الفتاح الطويل